

الازمة المالية العالمية وآثارها على اقتصاديات الدول العربية

الباحث فريال مشرف عيدان(*)

الملخص :

يغطي موضوع الازمة المالية العالمية الراهنة بالاهتمام من قبل جميع الاقتصادات المتقدمة والنامية على حدّ سواء ، فليس هناك دولة في العالم لم تتأثر بالازمة المالية العالمية ، وما حدث بالولايات المتحدة الامريكية من خسائر للبنوك والشركات العملاقة وانكماش السوق وحجم التجارة الدولية والخوف الذي ساد بين المستثمرين واختيار البورصات العالمية واندفاع الحكومات لايجاد حلول لهذه الازمة والخروج من المأزق الذي يهدد العالم بأسره امثلة واضحة على ذلك .

فضلاً عن ان هذه الازمة التي حدثت في سنة ٢٠٠٨ هي حقيقية ، ولو كانت الازمة حكومية لقليل عنها انها مفتعلة ولكنها نشأت من المؤسسات الخاصة ، حيث ان المواطن الامريكي كان يقترض من البنك حتى يشتري من الشركات العقارية بيتاً له عن طريق البطاقات الائتمانية ، وكان سداد القروض العقارية يتم عن طريق البنوك التي تعتمد على اسعار الفائدة في تعاملاتها المالية ، وكان سعر الفائدة زيد بزيادة سعر العقار لكل سنة ، اذ ادى ذلك في النهاية الى عدم قدرة المواطن الامريكي على سداد الرهن العقاري وعدم القدرة على الالتزام بالدفعات التي الزم بها (وقد دُعيت هذه الازمة بأزمة الرهن العقاري) ، مما أدى الى انعدام السيولة في البنوك، وعدم القدرة على تمويل المشاريع الجديدة وانخفاض الطلب مقابل زيادة العرض ، ومن ثم اعلان افلاسها بشكل تدريجي مما ادى الى كساد اقتصادي عالمي جديد .

المقدمة :

عجز الاقتصاديون والمحللون عن أيجاد وصف دقيق ومعتبر لازمة المالية العالمية التي بدأت إرهاباً عام ٢٠٠٧ ، وتفاقمّت في العامين ٢٠٠٨ . ٢٠٠٩ وإذا كان بعض الناس قد اطلق عليها تعبير " تسو نامي الاقتصاد العلمي " فإن كارثة تسو نامي التي ضربت المحيط الهندي في كانون الأول عام ٢٠٠٤ لم تستمر إلا ساعات عدة بالرغم من الدمار الذي خلفته وعدد القتلى والمفقودين جراًها ، فأما أصبحت جزءاً من الماضي بعد مده قصيرة من الزمن، أما ألامه المالية الاخير، فإن بواردها قد بدأت في ٢٠٠٧ وبرزت أكثر سنه ٢٠٠٨ ومن المتوقع ان تمتد لثلاث سنوات او أكثر، وعليه فإن عالمها على غير يقين حتى الآن من تاريخ انتهاءها وتداعياتها بالرغم من مرور اربع اعوام على بدايتها وبغض النظر عن المسميات الكثيرة التي اطلقت عليها ، فمما لاشك فيه ، أنها أسوأ أزمة مالية يواجهها العالم منذ أزمة الكساد الكبير في ثلاثينات القرن العشرين ، وبينما نشأت الأزمة من سوق صغير نسبياً هو سوق العقارات في الولايات المتحدة الامريكية فإنها سرعان ما انتشرت كالنار في الهشيم لتشمل جميع فروع الاقتصاد في الولايات المتحدة وجميع الدول المتقدمة والاقتصاديات الناشئة والبلدان النامية معاً لذلك لا بد من الاحاطة بجوانب الموضوع المختلفة وتأتي في المقدمة منها وبما توضح أهمية الدراسة توضيح طبيعة الأزمة وانعكاساتها المختلفة على الاقتصاديات العالمية.

هدف الدراسة : تهدف الدراسة الى تحليل مسارات ألامزمة الاقتصادية العالمية الحالية والأسباب التي قادت إلى حدوثها .

فرضيه البحث : تنطلق فرضية الدراسة من أن النظام الاقتصادي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية يعاني من اختلالات بنيوية وغياب المعالجات الصحيحة .

اهمية الدراسة : تتمثل اهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع في غاية الاهمية ، الا وهو الازمة المالية الحالية ، والآثار التي في اغلبها اثاراً سلبية على كافة الدول ، وما نتج عنها هو افلاس مؤسسات مالية واقتصادية كبرى ، وتسريح الالاف من العمال وتحويلهم الى عاطلين عن العمل ، الامر الذي يدعو الى ضرورة تشخيص هذه الازمة .

هيكليه البحث :

يتضمن البحث :

المبحث الاول : الازمة المالية العالمية :مفهومها . وجذورها وتشخيصها:

اولاً : ماهية ألامزمة المالية وجذورها وتشخيصها .

ثانيا : جذور ألامزمة المالية .

ثالثا : تشخيص ألامزمة الراهنة وبيان مراحلها .

المبحث الثاني : أسباب ألامزمة المالية العالمية وتداعياتها:

اولاً : أسباب ألامزمة .

ثانياً : تداعيات ألامزمة المالية العالمية

المبحث الثالث : واقع الاقتصاد الأمريكي وسبل معالجة الازمة واثارها على الاقتصاديات العربية :

اولاً : واقع الاقتصاد الأمريكي والسياسات الاقتصادية .

ثانياً : " سبل معالجة ألامزمة المالية " .

ثالثاً : آثار الازمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية .

الاستنتاجات والتوصيات .

المصادر.

المبحث الاول : الازمة المالية العالمية :مفهومها . وجذورها وتشخيصها:

اولاً : ماهية ألامزمة وجذورها وتشخيصها :

يمكن ان نعرف الازمة المالية بأنها " انهيار النظام المالي برمته مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي " (السيد البدوي ، ١٩٩٩ ، ص ٣٩) .

أما من الناحية الاقتصادية فيقصد بالازمة بأنها " ظاهرة تعرف بنتائجها ومن مظاهرها انهيار البورصة ، وحدوث مضاربات نقدية كبيرة ومقاربة وبطالة دائمة (دنيال أرنولد ، ١٩٩٢ ، ص ١١) .

فالازمة المالية هي " انهيار مفاجيء في سوق الأسهم ، او في عملة دولة ما أو في سوق العقارات ، أو مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك الى باقي فروع الاقتصاد ، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجيء في أسعار الأصول نتيجة انفجار " فقاعة Bubble " وقد تكون هذه الفقاعة سعية او مالية أو فقاعة المضاربة ، كما تسمى أحياناً بيع

وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل بأسعار أعلى من أسعارها الطبيعية أو الحقيقية (ابراهيم علوش ، ٢٠٠٨ ، موقع انترنيت) .

كما يمكن تعريف ألامه المالية بأنها عبارة عن انخفاض مفاجئ في الطلب المستمر على الأصول المالية التي تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني . وينتج عن ذلك انخفاض في سعر الأصل الذي بدوره سيققل من النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره في قرارات المستهلكين .

ويمكن تفسير الأزمات المالية المعاصرة بالعدوى الناتجة من فقدان الثقة في الأصول المالية المحلية والناشئ من حدوث أزمة مالية في دول أخرى . أن اسباب ألامه المالية تختلف من اقتصاد لأخر . ولقد بينت ألامه المالية العالمية الحالية ، التي عرفت ذروتها في أيلول /سبتمبر ٢٠٠٨ بوضوح حقيقة ضعف النظام المالي العالمي وعجزه عن مقاومة الآثار السلبية للعولمة وفي حقيقة الأمر ، أن النظام المالي العالمي يتعرض منذ نهاية الثمانينات (التي تمثل مدة تنفيذ أفكار النيوليبرالية) إلى أزمات مالية متتالية تعددت أسبابها ،

ألامه المالية :

تصنف أزمات الاقتصاد الى ثلاث فئات أو مراحل : أولها وأقلها خطراً واقصرها عمراً تلك التي تصيب أسعار الأصول ، وتختلف تسمياتها بين التصحيح الهامشي والتصحيح العميق مروراً بتصحيح متوسط ، ويحكم تصنيفها مدى الانخفاض في الأسعار والمدى الزمني للانخفاض . وثانيها: . وبفارق كبير بمستوى المخاطر ، تلك الازمة التي تصيب القطاع المالي وتحديدًا المصرفي، وقد تتحول من أزمة تصحيح عميق من الصنف الأول إلى أزمة مالية ، وقد تبدأ مباشرة من القطاع المالي كما في أزمة العالم الحالية ، وإهمالها أو التهاون في المواجهة السريعة لها يعني انهيار الثقة في القطاع المصرفي أو ما يسمى بظاهرة الاصطفاف على سحب الأموال من المصارف والتصنيف الثالث: . والأخطر للآزمة هو انتقال الازمة إلى الاقتصاد الحقيقي ، ذلك يعني الركود أو تحول معدلات نمو الاقتصاد إلى السالب مما يعنيه من ارتفاع معدلات البطالة ، ويتحول الركود إلى كساد إذا زادت معدلات النمو السالب وامتدت إلى سنوات وتبقى كل أنواع الأزمات اخف ضرراً إذا أصابت ألامه بلد واحداً أو حتى إقليماً واحداً وتصنف ضمن الأزمات الكبرى وبالغ الضرر إذا أصابت الاقتصاد العالمي بكامله ، وهو تصنيف ينطبق على أزمنا الحالية .(علي خليفة ، ٢٠٠٩ ، ص ٩٥) .

ثانيا : جذور ألامه المالية :

بينت دراسة قام بها صندوق النقد الدولي أنه منذ عام ١٩٧٠ عرف العالم (١٢٥) أزمة مصرفية شاملة (Systemiques)، ولقد ارجع كينز الكساد العظيم الذي بدأ في الولايات المتحدة في عام ١٩٢٩ إلى انهيار سوق الأسهم . وقد تسببت في وقوع ألامه بحسب كينز، الاستثمارات غير العقلانية او بتعبير آخر انعدام العقلانية في القرارات المتخذة من طرف الأفراد ، وهو ما أصبح يعرف بالفقاعة (Bubble) وصاحب ذلك في عام ١٩٣٠ سلسلة من الانهيارات المصرفية أدت إلى مطالبة طوابير من المودعين بودائعهم في وقت واحد .

اقترح كينز السياسة المطلوبة لحل هذه ألامه ، وذلك من خلال التدخل الحكومي بزيادة الانفاق عن طريق السياسة المالية لتنشيط الطلب العام ، وهذا ما فعله اغلب دول العالم من اجل التقليل من آثار ألامه المالية الحالية . وقد توصل كل من رينها وت وروغوف من خلال الدراسة التي قاما بها إلى أن هناك تشابهاً كبيراً بين أزمتي عامي ١٩٢٩ و ٢٠٠٨ ويتجسد ذلك من خلال انخفاض أسعار الأصول كالعقارات والأسهم في الولايات المتحدة وتراجع معدل النمو الاقتصادي والعجز الشديد في الميزان التجاري والارتفاع الكبير في المديونية العامة ، والارتفاع الكبير لأسعار العقارات في الولايات المتحدة التي وصلت ذروتها عام ٢٠٠٧ لتعرف تراجعاً كبيراً في ٢٠٠٨ إلى يومنا هذا

حيث وصل انخفاض مؤشر أصول المؤسسات المالية الأمريكية منذ بداية ألامزمه إلى ٤٨% (يوسف مسعدواي ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٩) . وفي سنة ١٩٨٤ نشر مقالاً هاماً لكارلوس - دلياندر اطلق عليه عنواناً " وداعاً للكبح المالي أهلاً بالازمات المالية " .

ثالثاً: تشخيص ألامزمة المالية الراهنة وبيان مراحلها :

من خلال ماتم الإعلان عنه ، وماتم تداوله من آراء ومواقف صار جلياً أن هناك خلافاً في ما طرح حول تشخيص ألامزمة وبيان أسبابها وحقيقتها . ومن الطبيعي أن يحصل الخلاف وفقاً لتفاوت قراءة ألامزمة وللانتماءات الفكرية والايديولوجية وللمصالح فقد ميزها البعض على أنها مجرد نقص في السيولة وقال آخرون أنها ترجع إلى الإفراط في منح القروض العقارية ، بينما وجد آخرون أنها إفراز طبيعي يمكن تجاوزه في اقتصاد رأسمالي عملاق ، في حين قدم تفسير آخر يربط ألامزمة بطبيعة النظام الرأسمالي في تطوره نحو الرأسمالية الاحتكارية المعولة .

أن تشخيص ألامزمة ألامرأة قد بدأ بألامزمة المالية ، فلا بد من التنويه بأن ألامزمات المالية ليست غريبة عن طبيعة النظام المالي العالمي، وهي تحدث متكررة وبوتائر متسارعه والتاريخ الاقتصادي يحفل بالحديث عن ألامزمات المالية والاقتصادية ،وقد مرت ألامزمة الجديدة بالمراحل التالية (منير الحمش ، ٢٠٠٩ ، ص ١٣) .

١. التمويل العقاري : لقد تم اللجوء إلى التوسع في الإقراض العقاري على نحو تجاوزت فيه المصارف أصول التسليف وشروطه ، خاصة في ما يتعلق بدخل المقترض وقدرته على السداد معتمدة في ذلك على أن قيمة العقار المؤمن عليه كفيلة بضمان القروض ، خاصة مع تصاعد القيم العقارية مما ينجم عنه الإفراط في منح القروض العقارية ((منير الحمش ، ٢٠٠٩ ، ص ١٤) .

٢. تضخم حجم التمويل : قامت المصارف (مباشرة أو عن طريق مؤسسات متخصصة) بتجميع القروض العقارية ضمن محافظ ، وأصدرت بموجبها سندات مالية ذات ريع مغرٍ، وعمدت إلى بيع هذه السندات إلى مصارف ومؤسسات أخرى لتقوم هذه بدورها ببيعها إلى الزبائن . أفراداً أو شركات تأمين أو ادخار . وقام بعضها باستعمال السيولة الناجمة عن عمليات بيع هذه السندات لإعادة تمويل قروض عقارية جديدة ، مما أدى إلى تضخم حجم التمويل ليلغ أرقاماً خيالية (منير الحمش ، ٢٠٠٩ ، ص ١٤) .

٣. ظهور بواذر العجز : عمد المصرف الاحتياطي الفدرالي الأمريكي (المصرف المركزي الأمريكي) حفاظاً على مستوى التضخم ومنعاً لارتفاعه إلى رفع سعر الفائدة، مما أدى إلى زيادة أعباء سداد الديون العقارية على أصحاب الدخل المتوسط والحدود . وبدأت بواذر التوقف عن الدفع واسترداد الاملاك العقارية . ومن اجل درء مخاطر السندات ، تم اصدار سندات تأمينية مضادة ، بحيث تدفع عندما يتعثر دفع القرض العقاري ، وبالتالي يتأخر سداد السندات العقارية ، فتهافت المصارف على شرائها . وقد رفعت الأنظمة المصرفية الائتمانية بناء على طلب من المصارف الاستثمارية منذ عام ٢٠٠٤ (وكان المطالبون برفع هذه الأنظمة وزير الخزانة الأمريكي حتى نهاية عهد بوش الذي كان وقتذاك رئيساً لمجلس إدارة مصرف غولدمان ساكس) . وبلغ إجمالي قيمه السندات المتبادلة بين المصارف ما يقارب ٦٠ تريليون دولار وقد شبه احد الاقتصاديين الأمريكيين ذلك بأنه أشبه بـ " أسلحه الدمار الشامل " (منير الحمش ، ٢٠٠٩ ، ص ١٤) .

٤. حصول الكوارث : وهذا ما وصلت إليه الأمور ، حيث بدأت كرة الثلج بالتدحرج ، وقد أصابت النتائج الكارثية جميع المتعاملين من الزبائن ، أفراداً ومصارف متخصصة ومصارف استثمارية ومؤسسات ، فالمصارف المعفاة من تطبيق الأنظمة الائتمانية قامت بإقراض زبائنها مبالغ تقييم خمسة أضعاف موجوداتهم ليتمكنوا من

شراء محافظ الأسهم والسندات ، فأمام كل مليون دولار استثمار يملكه الزبون كانت تسلفه في المقابل لغاية خمسة ملايين دولار ، مثلاً لاستثمارها في السندات وتبعاً لذلك لم تعد بإمكانها تحصيل قيمة ما أقرضته من أموال لعدم قدرتها على تحصيل قيمه السندات المستثمرة وبيعها . أما الزبائن فكانت خسارتهم مزدوجة بحيث شملت مبالغ استثماراتهم الأساسية ، فضلاً عن تعرضهم للملاحقة لدفع رصيد القروض الممنوحة . وتراكمت الخسائر لدى المصرف من جراء السندات التي فقدت قيمتها نتيجة توقف الزبائن عن دفع القروض إلى جانب النقص في السيولة (منير الحمش ، ٢٠٠٩ ، ص ١٥) . ولم يقتصر الأمر على المصارف الأمريكية ، ففي ظل العولمة الاقتصادية وحرية حركة الأموال ، امتدت الأزمة إلى مصارف أوروبا واليابان والخليج العربي وإلى حيث يوجد رأسمال استثماري .

ولم يقتصر انهيار قيمة السندات العقارية على هذه السندات ، بل امتد إلى غيرها من السندات والأسهم والأوراق المالية ، مما أدى إلى انهيار الأسواق المالية في كافة أنحاء العالم ، وشمل الانهيار مصارف التمويل الاستهلاكي وبطاقات الدفع الائتمانية المرتبطة بحاله المستهلك الأمريكي المادية ، كما انعكس ذلك على الاستهلاك في أوروبا وغيرها من بلدان العالم (منير الحمش ، ٢٠٠٩ ، ص ١٥) .

المبحث الثاني : أسباب الأزمة المالية العالمية وتداعياتها:

أولاً : أسباب الأزمة :

بما أن الأزمة نشأت أساساً في مصارف التمويل العقاري ، فإن تطور هذا القطاع وتمويله ينبغي أن يكون نقطة البداية ومن هذه الأسباب :

١ . " القطاع المصرفي " تعد ملكية المنازل احد أهم الأهداف التي تسعى الحكومات في معظم دول العالم ، إلى تشجيعها وإيجاد الوسائل التي من شأنها مساعدة الناس على تحقيقها وامتلاك المنازل يساعد على الاستقرار والولاء وتكوين المجتمعات المحلية ، وينظم اتفاق الأسر ، لان المخصصات المرتبطة بالسكن وما يتصل به تأخذ عادة جزءاً مهماً من ميزانيه الأسر وانفاقها ويتراوح المتوسط العالمي للإنفاق على السكن عادة ما بين ٢٨% و ٤٠% من الإنفاق العائلي ، وهذه السياسة كانت واضحة في أوروبا وأصبحت أولوية وشعاراً للحكومات المتعاقبة في الولايات المتحدة التي تسابقت على تشجيع مبدأ " المالك القاطن " من خلال سياسات وحوافز متباينة كان من أهمها : زيادة حجم التمويل المخصص للقطاع العقاري ، والدعم الضريبي وانشاء الوكالات والمؤسسات المتخصصة بالتمويل العقاري (عبد الرزاق فارس ، ٢٠١٠ ، ص ١٦) . وتوفير القروض العقارية الطويلة الأجل لذا ارتفعت ملكية المنازل في الولايات المتحدة من ٦٤,٤٣% في عام ١٩٤٠ إلى ٩٦,٦١% عام ١٩٦٠ ثم ارتفعت عام ٢٠٠٥ ، لتبلغ ١٦,٦٩% ألا أن إحصاءات الربع الأول من عام ٢٠٠٨ تشير إلى أن ملكية المنازل في الولايات المتحدة قد انخفضت إلى ٨,٦٧% وهذا ما يعادل انخفاضاً مقداره ٤٤,١ مليون وحدة سكنية مقارنة في عام ٢٠٠٥ ، وبلغت الوحدات السكنية المشغولة في نهاية نيسان / ابريل من عام ٢٠٠٨ حوالي ٨,١١٠ مليون وحدة ، ويعد معدل ملكية المساكن في الولايات المتحدة أعلى المعدلات ضمن الدول الصناعية ، فالمعدل الأمريكي ، يفوق نظيره في ألمانيا (٤٥%) وفي الدانمارك (٤٩%) ويقارب المعدل السائد في بريطانيا (٦٩%) ويقل عن المعدل في اسبانيا (٨٢%) (عبد الرزاق فارس ، ٢٠١٠ ، ص ١٦) .

وكانت القروض العقارية الطويلة الأجل (التي تمتد ما بين ٢٥ الى ٣٠ سنة) ذات أسعار الفائدة الثابتة ، من أهم العوامل التي شجعت على انتشار الملكية العقارية وحوالي نصف الزيادة في ملكية المنازل في الولايات

المتحدة خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي والتي يمكن إرجاعها إلى هذا التطور (عبد الرزاق فارس ، ٢٠١٠، ص ١٧) . أن هذا النظام الذي يحظى بالدعم القوي من الحكومة والمرونة النسبية لعرض الأراضي المخصصة للسكن ، والبيئة المالية المكونة من مؤسسات عامة وأخرى خاصة وضع الأساس لسوق مفعمة بالحياة والمرونة ، وتوفير السكن عالي الجودة لأغلب السكان ، فعند إنشاء أول مؤسسة تمويل حكومية أواخر الثلاثينات من القرن الماضي ، كان معظم المنازل في الولايات المتحدة من النوع النمطي ، وكان الثلث منها يعاني من عدم الارتباط بشبكة الصرف الصحي العامة ، وينسبه ٢٠% كانت مزدحمة، وبحلول عام ٢٠٠٠ انخفضت نسبة المساكن التي لا ترتبط بشبكة الصرف الصحي العامة إلى ١٠,١% فقط . وهي نسبة متدنية ، إذا ما أخذنا في الحسبان معدل الفقر العالي نسبياً في الولايات المتحدة البالغ ٨,٩% (عبد الرزاق فارس ، ٢٠١٠، ص ١٨) .

٢. التمويل العقاري : نظراً لارتفاع تكاليف شراء الأراضي وامتلاك المنازل أو تكاليف بنائها ، فإن الغالبية العظمى من الافراد لا تستطيع بناء مساكنها أو لا تستطيع شراؤها من خلال التمويل الذاتي أو من خلال الاعتماد على النظام المصرفي الذي يوفر عادة قروضاً قصيرة الأجل ، وبأسعار فائدة عالية نسبياً ، وقد أصبح التمويل عقبة كأداء في وجه تحقيق أهداف الحكومات ، لتشجيع ملكية المنازل السكنية ، ولذا لجأت إلى إنشاء وكالات متخصصة بالتمويل العقاري . ففي الولايات المتحدة وافق الكونغرس الأمريكي عام ١٩٣٨ على إنشاء المؤسسة الوطنية الفيدرالية للتمويل العقاري التي رمز أليها اختصاراً بـ (فاني ماي) لتوفير القروض العقارية لمنخفضي الدخل في الولايات المتحدة من خلال شراء قروض هذه الأسر من المصارف التي قامت بمنحها ، ومن أجل زيادة كفاءة أداء هذه المؤسسة وتحسين قدرتها على التنافس في السوق تم في عام ١٩٦٨ تحويلها إلى مؤسسة خاصة مع نظام يخضع لموافقة الكونغرس . وبعد ذلك بعامين (١٩٧٠) أنشأت مؤسسة متشابهة تقريباً ، أطلق عليها المؤسسة الفيدرالية لقروض المنازل التي تعرف اختصاراً بـ (فريدي ماك) (عبد الرزاق فارس ، ٢٠١٠، ص ٢٠) . لقد كانت كلتا هاتين المؤسستين المدعومتين من الحكومة تقوم بالاحتفاظ بالقروض لديها وتمويلها من خلال إصدار سندات باسمها أو من خلال تمويلها إلى أوراق ماليه مدعومة بالقروض ، وبيعها للمستثمرين وفي نهاية الثمانينات من القرن الماضي كانت هاتان المؤسستان تشتريان حوالي ٣٠% من القروض العقارية في الولايات المتحدة وفي عام ١٩٨٩ قام الكونغرس بتغيير بعض التشريعات والقواعد التي تنظم عملها لجعلها أكثر جاذبيه للمستثمرين، من خلال السماح لهما بأعادة تغليف تلك الضمانات، للتعامل معها بمستويات مختلفة من درجات المخاطر، ومن مقدار العائد أو الربح لاحقاً.

وبالرغم من أن هاتين المؤسستين تعملان وفقاً لقواعد السوق ومبادئ مؤسسات القطاع الخاص. فأن هاتين المؤسستين لديهما القدرة على الاستعانة بالقروض من وزارة الخزانة (المالية) ولديهما استثناءات من الضرائب التي تفرضها الولايات والحكومات المحلية وما هو أهم إدراك أسواق المال أن الأوراق المالية التي تصدرها هاتان المؤسستان تحظى بالصفة الرسمية الحكومية بالرغم من أن المسؤولين الحكوميين يسعون الى أن تكون السندات التي تصدرها هاتان المؤسستان مضمونة من الحكومة الفيدرالية (عبد الرزاق فارس ، ٢٠١٠، ص ٢٢) . وقد سمحت لهما هذه التسهيلات بالاقتراض بأسعار فائدة تقل عن الأسعار السائدة في السوق ، كما أن البنوك المركزية العالمية والمؤسسات المالية الدولية أصبحت راغبة بشكل أكبر في شراء ديون هاتين المؤسستين ، كما تشتري سندات الخزانة الأمريكية تماماً للاحتفاظ بها ، بوصفها احتياطات أجنبية وبالمقابل فقد حافظت المؤسستان على أهدافهما الأصلية ، وهي توفير السكن الملائم وبأقساط مريحة للمواطن الأمريكي ، وفي عام ١٩٩٢ ، تم تعديل نظام وزارة الإسكان والتطوير الحضري كي يسمح

لهاتين المؤسستين بتوفير سكن للأقليات والفقراء ومنخفضي الدخل بشرط حمايته ، وفي مطلع السبعينات من القرن الماضي أصبحت حصة هاتين المؤسستين من جملة القروض العقارية تصل إلى حوالي ٧٠% (عبد الرزاق فارس ، ٢٠١٠، ص ٢١).

وبمرور الوقت وزيادة الدور الذي تقوم به هاتان المؤسستان في توفير حاجة أساسية مهمة وهي السكن ، ازدادت أيضا ، الأهمية السياسية والاجتماعية لهما ولذا أصبح تقسيمهما أو مسألة إدارتهما أمرين يخضعان لحسابات معقدة من توازن القوى وضغوط مجموعات المصالح والناخبين ، وكان الانخراط الكثيف لهاتين المؤسستين في أسواق القروض العقارية ، مع وجود احتياط رأسمالي ضعيف مقارنة إلى المصارف التجارية الأخرى مثار قلق ، ألا أن احداً لم يكن يرغب في الاستماع إلى ذلك . وُترجع هيلين تومبسون تردد الكونغرس في تنظيم عمل هاتين المؤسستين ومحاولة وضع قيود على عملهما إلى عاملين الأول: هو دور هاتين المؤسستين في السياسة الداخلية وشبكة العلاقات التي قامت ببنائها مع أعضاء الكونغرس والدعم الذي تقدمانه لبعض الأعضاء . والثاني هو أهمية السكن في السياسة الداخلية للولايات المتحدة والشعبية التي يحظى بها هذا الموضوع .وقد قامت هاتان المؤسستان بصرف ما مقداره ١٧٠ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩٨ . ٢٠٠٨ على أعمال العلاقات العامة وجماعات الضغط في الكونغرس (عبد الرزاق فارس ، ٢٠١٠، ص ٢١) .

اسباب ألامزة المالية :

أن ألامزه المالية بدأت في القطاع العقاري الأمريكي ، ففي المدة مابين عام ١٩٩٧ وعام ٢٠٠٦ ارتفعت أسعار العقارات بنسبة ٨٥% ثم بدأت هذه الأسعار في الهبوط الى الربع بعد ذلك ، غير أن المتأمل لهذه التغيرات في أسعار العقارات الأمريكية لا يجد له تفسيراً موضوعياً في أي تغيرات جذرية في النمو السكاني ، أو في سعر الفائدة ، أو في تكاليف البناء، كما تشير إلى ذلك كثير من الدراسات ، مما يعني أن هذا الازدهار هو اقرب إلى ما أسميناه بالفقاعة العقارية التي تعود في اعتقادنا إلى مجموعه من الأسباب أهمها ما يلي .:

اولاً : توفر السيولة بشروط مغرية.:

أن مصادر السيولة التي تسببت في الفقاعة العقارية في الولايات المتحدة تمثلت:

١. في تخفيض المصرف الفيدرالي الأمريكي لكلفة الاقتراض إلى حوالي ١٥% بعد أحداث ١١ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ تجنباً لتراجع النمو الاقتصادي (يوسف خليفة ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٤) .
٢. في الاستثمارات الأسبوية ، خاصة الصينية منها، الناتجة من الفوائض في الموازين التجارية التي فضلت الصين استثمارها في الولايات المتحدة لتحريك الاقتصاد الأمريكي ، والحفاظ على الصادرات الصينية إليه ، بالإضافة إلى تجنب الصين التضخم الذي ستواجهه في حالة انفاق هذه الفوائض في الداخل ، مما سيقبل بدوره من تنافسية منتجاتها .

٣. الفوائض النفطية التي تراكمت لدى الدول الخليج العربي ، خاصة ذات الطاقة الاستيعابية المحدودة نتيجة ارتفاع أسعار النفط منذ عام ٢٠٠٣ .

وجدير بالذكر أن تحولاً قد حصل في نوعية الاستثمارات التي وجهت إليها هذه الأموال القادمة من الصين وغيرها من دول شرق آسيا ، ومن الدول النفطية في السنوات الأخيرة ، حيث أن هذه الاستثمارات بدأت تتجه من السندات الحكومية ذات العائد المنخفض والمخاطرة المدومة تقريباً ، إلى استثمارات في أدوات أخرى أكثر عائداً أو أكثر مخاطرة، ومن هذه الأدوات الاستثمارية السندات المدعومة بالقروض العقارية((يوسف خليفة،

٢٠٠٨، ص ٣٥). ففي عام ٢٠٠٦، وعندما كانت أسواق العقارات الأمريكية في أوج ازدهارها كان المستثمرون الأجانب يملكون حوالي ثلث الرهونات العقارية في الولايات المتحدة ، هذا بالنسبة إلى أسباب زيادة حجم السيولة في الاقتصاد الأمريكي ((يوسف خليفة ، ٢٠٠٨، ص ٣٥) .

ثانياً : تراضي قيود الإقراض والتدقيق .

قبل التحرير المفرط الذي عاشته أسواق المال في السنوات الأخيرة ، كان الشخص المقترض لشراء عقار يتعامل مع مالك العقار، ومع مؤسسة تمويل القرض العقاري، ويقوم بتسديد أقساطه العقارية الشهرية من حسابه المصرفي، والتي لا يستطيع الالتزام بها، أما ألان يبحث عن قرض تقدمه بعض مؤسسات الإقراض المدعومة من الحكومة، مثل مؤسستي (فاني وفريدي ماك) أو ان يستأجر سكناً. أما القروض التجارية فكانت تتطلب التدقيق في مستوى دخل المقترض للتأكد من قدرته على تسديد قروضه، وإلزامه بدفع مقدم يتجاوز ٢٠% من قيمة القرض ، ويتطلب منه كذلك تأمين هذا القرض ، وكان سعر الفائدة على القروض ثابتاً ، أي أن المقترض كان على دراية بحجم الأقساط التي سيقوم بتسديدها (يوسف خليفة ، ٢٠٠٨، ص ٣٦) . غير أن السنوات التي عرفت بفترة تحرير القطاع المالي ، وظهور ما سمي بـ (الابتكارات المالية) شهدت تغيرات جذرية في صيغة العقود العقارية التي وصفناها . وهذه التغيرات هي التي سببت الفقاعة العقارية الحالية ومن أهمها:

١. **عدم التدقيق في مداخل المقترضين والاكتفاء بأقوالهم** ، وتقليل الدفعة الأولى ما بين ٥% و ١٠% من قيمة العقار، وتجزئة القرض لتقليل تكاليف التأمين الفعلية .

٢. **صيغة العقود بصورة يكون فيها سعر الفائدة متغيراً** مبتدئاً منخفضاً لأغراء هذا المقترض للوقوع في مصيدة الاقتراض ثم يرتفع سعر الفائدة فجأة بعد سنتين أو أكثر لمواكبة أسعار الفائدة في السوق ، فيتفاجأ هذا المقترض بزيادة كلفة العقار ، وقد يجد نفسه عاجزاً عن التسديد مما يضطر الى ترك العقار ايضاً .

٣. **أن من اخطر الابتكارات التي طرأت على العقود العقارية هو انه تم تجميع العقود العقارية المنفردة، وحولت إلى سندات استثمارية** ، وتم تعليقها وبيعها في أسواق المال على شكل ديون لتحقيق عمولات للوسطاء (يوسف خليفة ، ٢٠٠٨، ص ٣٦) .

ثالثاً : لا عقلانيه المقترض :

لاشك أن التوسع الكبير في حجم السيولة والظروف المغرية للإقراض ، والتي تحدثنا عنها ، قد حركت غريزة التملك والكسب السريع ، وروح المراهنات لدى كافة شرائح المجتمع الأمريكي ، فمن ليس لديه منزل وجدها فرصة ليمتلك منزلاً . ومن كان لديه منزل صغير وجدها فرصة لتوسيع منزله أو استبداله بأخر ، وهناك فرصة لتوسع من وجد أن العقارات هي نوع من الاستثمار خاصة بعد انهيار أسواق الأسهم عام ٢٠٠٠ ، فالعقار يمكن تأجيله ، ويمكن أن يقتصر لشرائه بدفعة أولية ويكسب من ارتفاع قيمة المنزل ، ويمكن كذلك استخدام قيمته المرتفعة في ظل الفقاعة كرهن للاقتراض من اجل الاستهلاك .

والأخطر من كل الفئات السابقة هي فئة المراهنين الذين يشترون بدفعة أولية ويمتلكون العقار لفترة حتى ترتفع قيمته ، ثم يقومون ببيعه محققين أرباحاً باهظة ومخلفين وراءهم منازل مهجورة طبعاً، وهذه الفئة نعتقد أنها كبيرة (يوسف خليفة، ٢٠٠٨، ص ٣٦).

رابعاً : ضعف أو تراخي اجراءات الرقابة والضبط في القطاع المالي (ابراهيم العيساوي ، ٢٠٠٩، ص ١٠).

أما السبب الأخير للازمة المالية الحالية فيعود إلى غياب الرقابة المالية او التراخي في تطبيقها ان وجدت مقارنة بما كانت عليه قبل موجة تحرير القطاع المالي ، أي قبل أكثر من ربع قرن ، ومن أهم مظاهر التراجع في الرقابة المالية تراجع نسبة الإقراض التي تخضع لنوع أو آخر من أنواع الرقابة من حوالي ٨٠% قبل عشرين عاماً إلى اقل من ٢٥% عام ٢٠٠٦ ، ومن مظاهر هذا التراجع كذلك تعدد الجهات الرقابية بين اتحادية ومحلية وعدم كفاءة مواردها البشرية لمتابعه التطورات الحاصلة في الأدوات الاستثمارية ، وأخيراً هناك التوجه السياسي الذي يشجع كل أمريكي على تملك بيته مما أدى إلى تساهل هذه المؤسسات في قيامها بدورها لحسابات سياسية لا مبررات اقتصادية لها (يوسف خليفة ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٠) فقد شاع في القطاع المالي مناخ من التساهل والتغاضي عن القواعد السليمة لمنح الائتمان والتقاعد عن تطبيق الضوابط القويمة على ملاءة المؤسسات الائتمانية واليات عملها، حتى وصلت الامور الى حد التسبب والانفلات . ان هذا المناخ لم يترتب عليه تضخم الديون الرديئة فحسب ، بل انه قد ساعد ايضاً على انتشار الفساد وهياً تربة جيدة لتنامي عمليات النصب والاحتيال والتدليس والغش والتواطؤ بين اطراف مختلفة في القطاع المالي الأمريكي .

والمهم في الامر ان غياب أو تراخي الرقابة والضبط لم يأت بطريق السهو او الصدفة، بل انه جزء لا يتجزأ من مناخ الحرية الاقتصادية والعولمة الناتج عن هيمنة فلسفة الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي طبق في المملكة المتحدة والولايات المتحدة منذ مايقرب من ثلاث عقود ، والتي عملت دول المركز الرأسمالي والمؤسسات الدولية الخاضعة لها على تسويقها في جميع بلاد العالم، بما في ذلك الدول النامية، ونجحت في ذلك نجاحاً باهراً.

خامساً . مخاطر الرهون العقارية العالية

اقتصرت عمليات المتاجرة في المرحلة الاولى على الرهن العقاري وقروض السيارات وبطاقات الائتمان للتوسع بعد ذلك لتشمل معظم التدفقات النقدية . ونظراً الى غياب حدود للتوسع في مثل هذه الادوات المالية فقد أدت الخطورة في أسواق العقارات إلى تطورات كثيرة منها : أن المنافسة الحادة في السوق دفعت الكثير من المؤسسات المالية إلى دخول هذا النشاط ومحاولة الاستفادة من الفرص الذهبية المثلثة بالإرباح السريعة التي يوفرها وأدت المنافسة بالضرورة إلى تقديم تسهيلات وحوافز تنمية والتغاضي عن بعض الشروط الأساسية اللازمة للحصول على القروض ، هذا من حيث العرض ، أما من حيث الطلب ، فأن فئات كثيرة من المجتمع دخلت السوق أيضاً للاستفادة من هذه التطورات . سواء من خلال شراء منازل إضافية للاستثمار أو من خلال شراء منازل عن طريق الاستدانة من أفراد لا يملكون المؤهلات اللازمة للحصول على قروض بهذا الحجم ، أما بسبب عدم امتلاكهم ثروات وأصول مالية تدعمهم . أو لعدم انتظامهم في وظائف ثابتة ، ومن ثم عدم وجود دخل ثابت ومستقر لهم ،وقد لجأت الكثير من المؤسسات المالية إلى منح هذه الفئات من السكان قروضاً مع الامام بمدى المخاطر التي ترابط بمثل هذا الإقراض ((عبد الرزاق فارس ، ٢٠١٠ ، ص ٢٢) .

وثمة سبب آخر أدى إلى بروز ظاهرة القروض العقارية العالية المخاطر يتمثل بالتغير الذي طرأ على هيكل عمل المؤسسات المالية وطريقته ، ومنها : المصارف التجارية ، فهذه المصارف تقوم بشكل أساسي بدور الوسيط بين المقرضين والمقترضين ، وللاستمرار في أداء مهماتها فأنها تسعى لأزالة المخاطر الكامنة في أي نظام مالي ومن خلال تمويل تلك المخاطر إلى طرف ثالث ، والمركز المالي أو الموازنة لأي مؤسسة مالية . يتكونان من طرفين ، طرف اليسار الأصول وعلى الطرف اليمين الخصوم ، ورأس المال هو الفرق بين الاثنين . ومادام رأس المال موجباً فان المؤسسة تعد

في وضع سليم ، وإذا كان سالباً فإن المؤسسة قد تواجه المشكلات وعندما تزيد حالات الإعسار والتعثر لبعض الأصول ، فإن الخسارة المتوقعة وعدم التيقن المرتبط بجانب الأصول في الموازنة يزدادان ، ولذا فإن قيمة رأس المال تصبح أقل وغير متيقنة . وهذا يزيد من احتمالات التعثر والإفلاس ، ولدى البنوك التجارية عادة ، حجم صغير من رأس المال بل أن المصارف المعروفة بدرجة عالية من المحافظة يمثل رأس مالها حوالي ١٠% فقط من الأصول الموزونة بالمخاطر (عبد الرزاق فارس ، ٢٠١٠ ، ص ٢٢) .. ولهذه الأسباب تحتل سياسة إدارة المخاطر ، أهمية كبرى لدى أي مؤسسة مالية حديثة ، وعندما تقوم البنوك بمنح قروض عقارية ، فأنها تواجه ثلاث أنواع من المخاطر (عبد الرزاق فارس ، ٢٠١٠ ، ص ٢٢)

أنواع المخاطر .:

تواجه المؤسسة المالية ثلاث أنواع من المخاطر وكالاتي :

١. المخاطر التي يمكن التخلص منها
٢. المخاطر التي يمكن تحويلها إلى الأطراف الأخرى .
٣. المخاطر التي بإمكان المؤسسة نفسها أن تديرها .

وتقوم طريقه عمل المؤسسة المالية على الدخول في أعمال ترتبط بها مخاطر يمكن أدارتها بكفاءة وتحويلها ما يمكن تحويله من المخاطر . ويمكن تخفيض بعض المخاطر التي تتعرض لها المصارف أو التخلص منها ، بتحويلها أو بيعها في أسواق مجهزة لهذا الغرض وتضم طرق تحويل المخاطر استخدام المشتقات المالية وتغير شروط الاقتراض ، فضلاً عن طرق أخرى تستخدم لهذا الغرض (يوسف مسعداوي ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٦) .

أ . **المخاطر الخاصة (Risqué Specifique)**: تنشأ هذه المخاطر عندما يكون هنالك تغير في أسعار أصول وأدوات متداولة بعينها نتيجة ظرف خاص بها ، وعليه يمكن تعريف المخاطر الخاصة بذلك الجزء من المخاطر الكلية التي تنفرد بها ورقة مالية معينة ، وتحدث المخاطر الخاصة نتيجة لعوامل داخلية تؤثر في قدرة المؤسسة ، وهي ما يتطلب منها التنبؤ بها وتوقع حدوثها مستقبلاً ويمكن التقليل أو التحكم فيها عن طريق التنويع . كمثال على ذلك سوء تسيير المؤسسة وتحقيق خسارة من جراء استثمار غير مجدٍ.

ب . **المخاطر النظامية (Risqué Systematique)**: هي تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات. وتُعد التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، والتي تؤثر في السوق مصدر المخاطر النظامية . حيث لا يتم القضاء على المخاطر النظامية بالتنويع لأنها تمس الاقتصاد الوطني ككل (محمد صالح الحناوي ، ١٩٩٩ ، ص ٣٢٢) . وعلى العكس تماماً من الخطر الخاص ، يمس الخطر النظامي أي قطاع نشاط في المؤسسة ويمكن أن يمس عدة قطاعات نشاط إذا كانت مرتبطة في ما بينها ، وفي ما يخص تسيير المحفظة ، يمكن التحكم في الخطر النظامي . المرتبط بالتغيرات العامة في السوق . بصعوبة من خلال تنويع الأوراق المالية المتضمنة في المحفظة وعليه فإن (يوسف مسعداوي ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٦):

$$\text{المخاطر الكلية} = \text{المخاطر النظامية} + \text{المخاطر الخاصة} .$$

ج . **المخاطر الشاملة (Risqué Systemique)**: هي عبارة عن المخاطر التي تنجم عن تداخل الأنشطة بين الأجزاء المكونة للسوق ، وتنسب في اختيار السوق كله . وهي مخاطر ناشئة عن عدم استقرار النظام المالي ، من خلال التعهدات المتبادلة لمختلف المتعاملين في الأسواق . وعادة ما تحدث عندما يشعر المودعون بخلل ما في السوق ، فيقومون بسحب أموالهم من المصارف وهذا يؤدي إلى انهيار البنك (يوسف مسعداوي ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٦) . ولا

يمكن التخفيض من مدى هذه المخاطر الشاملة من خلال التنويع ولذلك تسمى في بعض الأحيان المخاطر غير القابلة للتنويع ، حيث أن تنظيم الأسواق المالية يمكن أن يؤدي إلى التخفيض من هذه المخاطر، ولكن عند حدوثها فان المصارف المركزية . من خلال دورها المتمثل في المقرض الأخير، أو أن الحكومات هي الوحيدة التي يمكنها التدخل لمعالجة هذه المخاطر (يوسف مسعداوي ، ٢٠٠٩، ص ٣٧) . وتكمن مخاطر السوق في صعوبة التكهّن بهذه المتغيرات واحتساب حجمها وتأثيراتها وأوقات حدوثها. وتعد الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدراً لهذا النوع من المخاطر التي تأتي . أما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية ، أو نتيجة تغيّر أحوال المنشآت الاقتصادية فمخاطر السوق تكون نتيجة التغير العام في الأسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد ككل (موقع انترنيت Desjardins etudes economiques) .

ثانياً : تداعيات الأزمة المالية العالمية

ان ملخص التداعيات للأزمة هي .:

- ١ . سقوط قيم السندات والأسهم والأوراق المالية ، وتدني القدرة الشرائية والاستثمارية لشريحة واسعة من المستثمرين والمواطنين الذين فقدوا ثرواتهم بين ليلة وضحاها.
 - ٢ . تراجع السيولة المتداولة في الأسواق والتي ادت الى شطب عدد من البنوك الكبرى في العالم (حوالي ٢٥ بنك) لأكثر من ٣٠٠ مليار دولار من قيمة أصولها ، نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ ٢٠٠٧ ، الامر الذي ادى الى تراجع السيولة النقدية المتاحة لدى البنوك لاقرضها للمستهلكين (حسين عبد المنطلب ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٤) .
 - ٣ . توقف عمليات التسليف والإقراض نتيجة لفقدان الثقة (منير الحمش ، ٢٠٠٩، ص ٢٠) والاهم من ذلك كله، انتقال الأزمة من القطاع المالي إلى القطاع العيني ، أي إلى القطاع الاقتصادي الحقيقي ، مما ادى ان يكون الاقتصاد العالمي إلى نصف الركود ، ومما يمكن أن ينجم عنه من أثار اقتصادية واجتماعية تلحق الضرر بمعيشة ملايين البشر في جميع أنحاء العالم . وفي حين كانت التقارير الاقتصادية في المؤسسات الدولية تشير إلى توقع تعرض النمو الاقتصادي العالمي إلى بعض التراجع عام ٢٠٠٩ ، فإن تقرير الأمم المتحدة الذي صدر مؤخراً حول وضع الاقتصاد العالمي (منير الحمش ، ٢٠٠٩ ، ص ١٥) . وتوقعات عام ٢٠٠٩ ، اعتبر أن " الاقتصاد الدولي سقط في وحل أسوأ أزمة مالية منذ الكساد الكبير في عام ١٩٢٩ " ويتوقع وفقاً لسيناريو خط الأساس ، أن يسجل نمو الناتج الإجمالي العالمي معدلاً ضعيفاً ١% خلال عام ٢٠٠٩ ، وهو يمثل تباطؤاً حاداً مقارنة بنسبة نمو ٥,٢% التي كانت مقدرة لعام ٢٠٠٨ ، وقل من نسب النمو القوية للأعوام السابقة ، وعادت تقارير صندوق النقد الدولي الحديثة لتخفيض توقعاتها أكثر من ذلك . وقد شهدنا في السنوات الاخيرة الاعلان عن دخول العديد من الدول المتقدمة في حالة الركود مما يفسر حالات الإفلاس الواسعة التي تعرضت لها المؤسسات المالية العملاقة في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان خاصة . كما يفسر حالات تصاعد معدلات البطالة ، وتعرض مؤسسات الاقتصاد العيني للإفلاس والإغلاق وتسريح أفواج جديدة من العمال (منير الحمش ، ٢٠٠٩ ، ص ١٦) .
- وفي توضيح ما حدث ، أن ذلك كله جرى في عصر العولمة المالية والاقتصادية الذي بدأ من تصاعد الدعوة إلى الانفتاح وتحرير الاقتصاد وحرية حركه رأس المال فخلال العقود الثلاثة الماضية حدثت تحولات مهمة على صعيد العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية في ظل سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة ، أفرزت أجواء عولمية فرضت ما دعا

ب(العملة المالية). وقبل الحديث عن العملة المالية، لابد من إيضاح ما تعنيه ب"التحويلات" الحاصلة المالية تلك التحويلات التي تمثلت في (منير الحمش، ٢٠٠٩، ص ١٦).

١. ظهور المشتقات المالية .
 ٢. التقدم التكنولوجي ، وخاصة في مجالات الاتصالات والمعلوماتية والمواصلات .
 ٣. تصاعد عمليات الإبداع في مجال الأعمال ، وظهور صيغ جديدة من أشكال الشركات كالشركات القابضة ، والشركات التابعة لأغراض معينة.
 ٤. تصاعد هيمنة الفكر الليبرالي الجديد المتمثل في " أجماع واشنطن" الذي تجسد في برامج الترتيب والتكيف الهيكلي ، برعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وحكومة الولايات المتحدة.
 ٥. أدت هذه الازمة الى ايجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الاسواق العالمية، والى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن المخاطر ، والبحث عن استثمارات آمنة في قطاعات اخرى . وقد نجم عن هذه التحويلات كيانات مالية ذات مواصفات خاصة ، أي مؤسسات مالية عملاقة ومتشابكة تتمتع بقدر هائل من حرية الحركة والمناورة ، وقادرة على خلق السيولة بعيداً عن الرقابة الفاعلة من جانب زاوية السلطة ويأتي في مقدمة هذه المؤسسات ما يدعى ب"صناديق التحوط" التي تدير أموالاً هائلة تصل إلى مئات الملايين من الدولارات ، ومن أمثلتها "شركة استثمارات الأمانة" وهي مؤسسة مالية أمريكية يعادل حجم الأموال التي تديرها على مستوى العالم القيمة الراسمالية للتداول في الأسواق المالية في الاقتصاديات الناشئة مجتمعة ، ويأتي في هذا الإطار " الصناديق السيادية " .
- أن وجود هذه المؤسسات العملاقة يعني أن الأسواق المالية لم تعد تعمل في عالم المنافسة ، إنما أصبحت تعمل في عالم يغيب فيه القانون ، وتغيب فيه الرقابة ، وهو عالم تحكمه شريعة الغاب حيث البقاء للأقوى(منير الحمش ، ٢٠٠٩ ، ص ١٧)، يضاف إلى هذا ، أن هناك أيضاً المعاملات المالية التي تتم من خلال " المراكز المالية المغتربة " التي لا تخضع لأية رقابة خارج الولايات المتحدة .
- وقد بدأت هذه الإصدارات بأدوات مالهية في ما يدعى " يورو دولار " ثم تجاوزت أوروبا إلى اليابان وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية . ولكنها احتفظت بالتسمية نفسها ، فأصبح هنالك " اليورو بوند " و " اليورو ماركت " أن هذه الإصدارات لا تخضع لأية ولاية . وهي بالتالي قادرة على خلق السيولة دون رقابه ، أن " مسألة الدين والاستعراض والتقسيم مسألة سلوك يومي للأمريكيين ، إذا وصلت مديونية الأفراد إلى ١٣ تريليون دولار . أي ما يقارب الدخل القومي الأمريكي " . أن جميع هذه التحويلات تتم في إطار العملة المالية ، مما يجعلنا نتوقف قليلاً لنبين عمل السمات الخاصة بالعملة المالية . لارتباطها الوثيق بما جرى ويجري استكمالاً لبيان الخلفية التي حكمت تصاعد ألامزمة المالية العالمية. ويمكننا أن نقف على سمات خمس للعملة المالية لها علاقة مباشرة بما حصل (منير الحمش ، ٢٠٠٩ ، ص ١٧ . ١٨) .:
- أ. النمو الهائل للتدفقات الاستثمارية الأجنبية .
 - ب. الزيادة السريعة في معاملات الأوراق المالية عبر الحدود ، وهي ليست حركة أموال عبر الحدود ، إنما حركة أوراق مالية عبر الحدود .
 - ج . تصاعد التعامل في أسواق العملات العالمية بوتائر أسرع كثيراً من نمو التجارة العالمية ، وبقدر حجم التعامل في النقد الأجنبي على المستوى العالمي بما يصل إلى أكثر من ١٠٠ ضعف حجم التجارة الدولية .

- د. الارتباط المتزايد بين مؤشرات أسعار الأسهم في الأسواق الصاعدة ومؤشر " نازداك " أي مؤشر أسعار أسهم شركات التكنولوجيا المتقدمة في الولايات المتحدة .
- هـ. تساعد التعاملات في المشتقات المالية.

المبحث الثالث : واقع الاقتصاد الأمريكي وسبل معالجة الازمة واثارها على الاقتصاديات العربية : اولاً : واقع الاقتصاد الأمريكي والسياسات الاقتصادية

أن ألامرمة الراهنة ، وان نشبت في قطاع الرهن العقاري ، فألأا امتدت إلى القطاع المالي برمته ، ثم إلى القطاع الاقتصادي العيني ، وبالتالي فان للامرمة جذورها التي بدأت منذ عدة سنوات ، وما تزال في طور الاستفحال ، ولعل أهم ملامح ومؤشرات الاقتصاد الأمريكي ، تشير إلى عمق ألامرمة وعمق تأثيرها في هذه الملامح والمؤشرات التي تتمثل في ما يأتي (منير الحمش ، ٢٠٠٩ ، ص١٧ ، ١٨ ، ١٩) .:

١. تصاعد العجز التجاري : منذ عام ١٩٧١ أذ لم يسجل الميزان التجاري أي فائض ، بل سجل عجزاً تزايد سنوياً حتى وصل عام ٢٠٠٧ إلى ٧٥٩ مليار دولار .

٢. تفاقم العجز في الميزانية العامة : يتصاعد عجز الميزانية العامة سنوياً ، حيث ارتفع هذا العجز من ٤٥٥ مليار دولار في العام ٢٠٠٨ إلى ٢٤١ تريليون دولار في العام ٢٠٠٩ .

بما يعادل ٣،٨% من الناتج المحلي الإجمالي ، وهو الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية ، ويغلب الطابع العسكري على النفقات العامة ، في حين يغلب الطابع السياسي على الضرائب ، والأنفاق العام لا يستهدف التشغيل بقدر ما يستهدف تمويل العمليات الحربية الخارجية ، في حين أن الضرائب تستخدم كوسيلة للحصول على أصوات الناخبين من الحصول على إيرادات لتمويل العجز المالي .

٣. ارتفاع حجم المديونية : أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية ارتفاع الديون الحكومية (الادارة المركزية) (الأدارة المحلية) من ٣،٤ تريليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٤،٨ تريليونات دولار عام ٢٠٠٣ وإلى حوالي ٩،٨ تريليونات عام ٢٠٠٧ وأصبحت هذه الديون العامة تشكل ٦٤% من الناتج المحلي الإجمالي ، مما يصنف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني بشدة تبعات ديونها العامة ، التي تعادل عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية ، كما تعادل ثلاثة أضعاف الديون الخارجية للدول النامية .

٤. مشكلتا البطالة والتضخم : إلى جانب المشكلات التي ذكرت ، يعاني الاقتصاد الأمريكي مشكلتين خطيرتين هما مشكله البطالة ، ومشكله التضخم ، وتشير معظم البيانات إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، وهي إحدى نتائج السياسات المالية والاقتصادية التي هي سبب ألامرمة .

٥. تزايد تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي : منذ شهر يناير ٢٠٠٨ ، شهدت قطاعات الاسكان والتصنيع وحركة البيع والشراء ضعفاً في أنشطتها نتيجة لارتفاع اسعار المواد والسلع الأولية والطاقة مع توقع تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ان تصل نسب النمو عام ٢٠٠٩ في الولايات المتحدة الى ٠،٩% مقابل ٠،١% اليابان و ٠،٥% لاوريا .

٦. الهبوط السريع في سعر العملة الأمريكية مقابل العملات الرئيسية الأخرى في العالم ، حيث وصل الدولار إلى مستوى ١٠٠ ين ياباني وهو أدنى سعر له منذ التسعينات ، كما وصل اليورو إلى ما بعد حاجز الدولار

والنصف لأول مرة منذ صدور اليورو . وهو ما أدى الى تزايد التحول عن التعامل بالدولار الضعيف سواء من قبل الافراد او الدول .

٧. تراجع أسعار النفط بدول منظمة الدول المصدرة للبترول " أوبك " الى مادون ٥٥ دولار للبرميل

٨. تصاعد الأنفاق العسكري : ارتفع الأنفاق العسكري الأمريكي إلى معدلات غير مسبقة (لا تظهرها الموازنة المعلنة للبنتاغون) فقد تجاوزت كلفة حربي العراق وأفغانستان، بحسب الدراسة التي قامت بها جونف ستيغلتر الـ ٣ تريليونات دولار ، يستفيد المجتمع الصناعي العسكري . النفطى . المالى منها على نحو مباشر وأساسى ، ذلك أن الحروب مربحة جداً لشركات هذا المجتمع . وفي عام ٢٠٠٨ بلغت ميزانية البنتاغون حوالي ٤٨٢ مليار دولار لتغطية الرواتب والعمليات (على العراق وأفغانستان) وإلى جانب ذلك ، هناك مجموعه من النفقات ، مثل تمويل القتال ضد الإرهاب ، وتمويل التكاليف الحربية غير المنظورة وغيرها ، هكذا فان الموازنة الحقيقية تصل إلى أكثر من تريليون دولار ، أي أكثر من ضعف الموازنة المعلنة للبنتاغون ، وجاءت نتيجة هذا الانفاق الأمريكى المجنون لتعلن نهاية حقبة جيوسياسية وبدء تشكل اقطاب جديدة ، فالولايات المتحدة كانت تنفق كل ثلاثة دقائق مليون دولار لحربها على العراق ، يعنى نزيف السيولة العالمية ، وتمويله يكون بأقتراض الحكومة الأمريكية من دول العالم ومن سوقها الداخلى ، وذلك باصدارها سندات خزينة ولهذه السندات سمعة عالمية كبيرة مصدرها اسم الولايات المتحدة الأمريكية واقتصادها القوي هو اقتصاد يعتمد على الانتاج والعلم واستخدام التكنولوجيا لذلك يستثمر بها معظم بلاد العالم بلا استثناء (مظهر قنطقجي ، ٢٠٠٨ ، ص ٦٢) . ويقول الحسن البصري " رحمه الله " : اذا أردتم ان تعرفوا من اين اكتسب الرجل ماله ؟ فأنظروا فيم أنفقه ؟

ثانياً : " سبل معالجة الأزمة المالية " .

يمكن مقارنه موضوع معالجة الأزمة المالية من جهة الأسباب التي أدت إليها ، ومن جهة أخرى الإجراءات الاحتوائية والتصحيحية المطلوب اتخاذها لمنع تكرارها ، وأحياناً لجهة احتواء أثارها السلبية الاولية والمتتالية ، حتى يتم تجاوزها والتغلب عليها وذلك من اربعة جوانب كما يلي :

١ . الجانب النقدي المالى .

٢ . الجانب الاقتصادي الحقيقي .

٣ . الإجراءات التصحيحية فى الداخل .

٤ . الإجراءات التصحيحية للنظام المالى الدولى .

وفيما يلي أهم المقترحات التصحيحية والاصلاحية :

١ . أن مآتم اتخاذه من إجراءات لمواجهة الأزمة واحتوائها من قبل الدول المتقدمة حتى اليوم يبدو كافياً على الصعيد النقدي لتأمين السيولة للمؤسسات والأسواق المالية ، بحيث تم منع انهيارها وتحاشي أزمة مصرفية عالمية كذلك ، فأن عدداً من الدول النامية والأسواق الناشئة قد اتخذ إجراءات في هذا المجال ، غير كافية حتى الآن من اجل تأمين السيولة وعدم تحقيق أمنية التسليف (الياس سبابا ، ٢٠٠٩ ، ص ١٩) .

فأن المعالجة النقدية للتسليف غير كافية وحدها لتمنع الآثار السلبية الثانوية فى الاقتصاد الحقيقى . أن مجرد توفر الأموال المخصصة للتسليف وانخفاض كلفه التسليف (أي سعر الفائدة) لا يؤدى بالضرورة إلى زيادة حجم الاقتراض ، وبالتالي زيادة حجم الطلب الإجمالى ، إذا كان هناك شكوك فى المستقبل ، وكانت الثقة ضعيفة او غير

موجودة ، لان الاقتصاد يكون قد دخل في فخ السيولة ، أي تفضيل السيولة النقدية على غيرها من الأصول النقدية أو الحقيقية .

٢. لذلك يفرض أن تتخذ جميع الإجراءات الإضافية (غير النقدية) التي تشجع الاستهلاك والاستثمار الخاص ، مثل تخفيض الضرائب ، وخاصة على أصحاب الدخل المتوسطة والصغيرة ، لان هؤلاء ينفقون على الاستهلاك نسبة أعلى من الزيادة في مداخيلهم (النزعة الحدية للاستهلاك) مما يفعل أصحاب الدخل المرتفعة (الياس سابا، ٢٠٠٩، ص ٢٠).

وفي هذا المجال فان تخفيض الضرائب والرسوم غير المباشرة مثل ضريبة المبيعات، والضريبة على القيمة المضافة، أمثلة جيدة لزيادة الاستهلاك الخاص (أن إصلاح النظام النقدي الدولي يجب أن يتم عبر استبدال صندوق النقد الدولي الحالي باتحاد المقاصة الدولي).

٣. ولكن، ورغم أهمية الإجراءات الآيلة إلى تشجيع الاستهلاك والاستثمار الخاص، فأنها قد تبقى غير كافية وقاصرة عن تأمين السقوف المطلوبة لمنع الركود او الانكماش الاقتصادي . في مثل هذه الحال يجب على الدولة أن يقتحم الحلبة مباشرة فترفع من نفقاتها الاستثمارية والجارية لكي تعوض النقص الحاصل في مستوى الطلب الخاص ، وليصل مجموع الطلب الكلي إلى المنسوب الذي يتأمن معه الاستعمال الكامل للموارد بما فيها اليد العاملة ، وبديهي أن ذلك سيزيد من حجم النفقات العامة ويؤدي إلى تردي أوضاع الخزينة (فينخفض الوفر أو يزيد العجز) (الياس سابا، ٢٠٠٩، ص ٢٠).

وباختصار، نقول أن من المهام الأساسية للسياسة المالية تأمين الاستقرار الاقتصادي (الحقيقي وليس النقدي أو المالي) وذلك باتباع سياسة مالية تزيد الأنفاق العام وتخفيض الوفر، أو تزيد العجز في المالية العامة خلال فترات الركود والتراجع الاقتصادي.

٤. إلى جانب استعمال أدوات المالية العامة لتعويض النقص في مجمل الطلب الخاص ، فأن على الهيئات الرسمية المعنية واجب أعاده دورها في الرقابة على الأسواق ، وخاصة على أسواق الأوراق المالية الجديدة والمبتكرة ، التي بقيت خارج نطاق المراقبة الفعلية ، وعلى المؤسسات المالية على اختلاف أنواعها تحديد جهة نوع الأصول التي يمكن لها أن تصدرها أو تستثمر فيها ، كذلك لجهة وضع حدود صارمة تمنع المبالغة في الاقتراض بالنسبة إلى أموالها الخاصة ، ومن المهم جداً أن يصار إلى نوع من التوافق الدولي بحيث لا تبقى مؤسسات خارجه عن نطاق المراقبة والتنظيم والشفافية لمجرد أنها أنشأت مؤسسات مملوكة منها وتابعة لها ومقيمة في مراكز خارجية ، أي خارج نطاق الرقابة والتنظيم داخل البلد الأم (الياس سابا، ٢٠٠٩، ص ٢١).

وأخيراً يتضح لنا ان الازمة المالية العالمية قد أثرت بشدة على اقتصاديات مختلف الدول والتي كشفت عن الترابط الوثيق بين الاقتصاديات ككل ، ولذلك فان الخروج منها يتطلب تكاتف الجهود على ضرورة تفعيل مؤسسات الرقابة القائمة ، كالبانوك المركزية ومؤسسات الرقابة على المصارف ومؤسسات الرقابة على البورصات ، وتلك المعنية بالعمليات غير الجديدة حيث تعود الحاجة إلى ذلك ، بحيث تكون جميع أعمال المؤسسات المالية على اختلافها وكذلك الأسواق ، سواء أسواق الأوراق المالية او المعادن والخدمات أو المنتجات خاضعة للرقابة والتنظيم وتعمل بشفافية كاملة كما تكون خاضعة دائماً للمساءلة والمحاسبة.

ثالثاً : آثار الازمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية :

انعكست تداعيات الازمة المالية على اقتصاديات الدول كافة ، وتأثرت منها الدول العربية على اعتبار انها جزء من منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، ومن المؤكد ان درجة تأثيرها يختلف بين الدول العربية على حسب درجة ارتباطها واندماجها في الاقتصاد العالمي ، وفي هذا الاطار يمكننا تقسيم الدول العربية الى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بالازمة كما يأتي .:

١. **مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة** وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربي وهي السعودية ، البحرين ، عمان ، قطر، الكويت، الامارات العربية المتحدة ، حيث انعكست تداعيات الازمة المالية العالمية على اقتصاديات تلك الدول الست اذ انخفضت اسعار النفط بنسبة ٥٠% من ١٥٠ دولار للبرميل في شهر حزيران / يوليو/ لسنة ٢٠٠٨ الى حوالي ٧٧ دولار في الوقت الحالي ، فضلاً عن ان بعض التقديرات تشير الى ان صناديق الثروات السيادية التي تستثمرها دول الخليج العربي في الولايات المتحدة واوربا والتي قدرت اصولها في /مايو بـ ١٥٠٠ مليار دولار عرفت تراجعاً في مداخيلها بنسبة ٣٠% وخسرت ٤٥٠ مليار دولار ، وهي قيمة تساوي دخل دول الخليج من النفط لعام كامل . فضلاً عن ان بورصات هذه الدول الست اصابها الخوف والذعر كما اصاب المستثمرين في العالم ، وخاصة مع انهيار بورصة وول ستريت بنيويورك ، وبورصة اندونيسيا ، حيث تراجعت اسواق المال العربية وشهدت مؤشرات الانخفاضات مستمرة بنسبة ٣٧% سجلت خسائر كبيرة خاصة على قطاعي " العقارات " و"البنوك " في مختلف الاسواق ، مع استمرار القلق حول مصير تلك النشاطات الاستثمارية التي تجمع هذين القطاعين في عدة دول بالمنطقة (نبيل نائف ، ٢٠٠٨، ص ٢٠). فضلاً عن ذلك فقد تسببت الازمة في ذعر وخوف المتعاملين من تداعياتها في ارتفاع معدل المسحوبات من البنوك والمصارف العربية مما سبب خلل في حركة التدفقات النقدية والمالية ، فاضطرت البنوك المركزية في دول الخليج العربي الى ضخ كميات من السيولة لتلبية احتياجات الطلب على النقد مما احدث ارتباطاً في سوق النقد والمال واثّر على الاحتياطيات النقدية بالبنوك والمصارف المركزية العربية .

٢. **مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المتوسطة والمنخفضة** اذ تشمل الاردن ، مصر ، فلسطين ، لبنان ، تونس ، الجزائر ، ليبيا ، العراق ، اليمن ، والسودان ، مما لاشك فيه ان اقتصاديات هذه الدول تعتبر من الاقتصاديات النامية لذا فأنها سوف تتأثر بالازمة الاقتصادية العالمية ، وان كان بنسبة اقل مقارنة بمجموعة الدول ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وذلك للاسباب الآتية :

أ. عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في تلك الدول .

ب. عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.

ج. انغلاق اقتصاديات تلك الدول بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي ، ذلك ان الانتاج لايعتمد على التصدير باستثناء المحروقات وذلك ما يجعله في مأمن من اي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي والكثير من الدول التي تعتمد على الصادرات قد تتأثر بالركود والكساد في الدول لمستهلكة لمنتجاتها .

د. اعتماد حكومات تلك الدول على موازنة سعر مرجعي يقل كثيراً عن اسعار السوق وهذا مايجنبها اي انعكاسات في حالة انخفاض اسعار البترول .

ومن هنا نلاحظ ان موضوع تأثير الازمة المالية محدوداً على اقتصاديات الدول العربية ذلك لان اغلب البنوك المركزية وخاصة ذات الانفتاح المرتفع اتخذت اجراءات وسياسات تحول دون انتقال تبعات الازمة للقطاع المصرفي العربي ، ومن أبرزها ضخ الاموال في النظام المصرفي لمواجهة اي نقص في السيولة النقدية وتحديد نسبة التمويل الموجه الى الرهن العقاري ، ومراقبة المؤسسات المالية والعربية المرتبطة بالمؤسسات الدولية (نبيل نائف ، ٢٠٠٨، ص ٢٠) .

واخيراً ان تأثير الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الأمريكي كان تأثيراً عميق جداً ذلك الاقتصاد القائم على الرأسمالية والذي تسبب في تلك الازمة الحقيقية ، حيث نلاحظ انه مع ضخامة تلك الازمة واتساعها الا انها لم تؤثر في المصارف الاسلامية كون الشريعة

الاسلامية التي تحكم عمل تلك المؤسسات المالية تحرم التعامل في الادوات المالية التي نتجت عنها ازمة الرهن العقاري ، حيث تعتمد على احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية التي هي البديل المقدم والحل المناسب لتجاوز الازمة الراهنة التي يشهدها الاقتصاد العالمي .

الاستنتاجات

١. أن ألامزمة المالية بدأت بمشكلة في سوق الرهن العقاري الذي تسببت فيه حكومة الولايات المتحدة الامريكية بتدخلها لمنحها قروض لذوي الدخل المنخفضة دون شروط تفوق قدرتهم على التسديد ، وذلك سعياً منها لتوفير مساكن لائقة لهم .
٢. مع تراجع أسعار العقارات انهارت قدرات المقترض من أفراد وشركات على آلية التسديد .
٣. لقد تطورت ألامزمة المالية بعدما كانت محصورة في النظام التمويلي ، وإنما توسعت إلى ركود اقتصادي أدى إلى انهيار الكثير من الشركات عبر العالم .
٤. ان اغلب اقتصاديات الدول العربية لم تتأثر بالازمة المالية العالمية بسبب درجة انفتاحها الاقتصادي ، او بسبب انها تدار وفق الشريعة الاسلامية التي تحرم مبدأ الرهن العقاري .

Abstract:

is a theme of current global financial crisis attention by all economies, developed and developing countries alike, there is no country in the world not affected by the global financial crisis, and what happened in the United States for U.S. losses for banks and giant corporations and the contraction of the market and the volume of international trade and fear that prevailed among investors and the collapse of global stock markets and governments rush to find solutions to this

crisis and break the impasse, which threatens the entire world

As well as that this crisis that occurred in 2008 are real, even if the crisis government to said about them, they contrived, but it originated from private institutions, where the American was borrowed from the bank to buy real estate companies house him through cards Alantmanah, and the repayment of loans Real Estate is done by banks, which depend on the interest rates on its financial transactions, and the price of Alvaúd than an increase of price of the property each year, and led eventually to the inability of the American citizen to pay the mortgage and the inability to commitment payments which committed it (have called this crisis mortgage crisis), which consequently led to a lack of liquidity in the banks, and the inability to finance new projects and a decline in demand with increased supply, and then declare bankruptcy, which gradually led to a new global economic recession